

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقَدِّمَةُ الْمُعْتَنِي

الحمد لله الذي تفضّل على هذه الأمة بحفظ دينها، وصلّح أمرها، ورفعة شأنها، نعمدُه سبحانه؛ هيأ لهذه الأمة علماء يُعلّمون جاهلها، ويرشدون ضالها، فله الحمد سبحانه أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، هو الحق لا يستحقّ العبادة أحد سواه، ولا يحتاج أحد من الخلق إلى واسطة في خطاب ربه ودعاه، وأشهد أن سيّدنا وحبيبنا محمّداً عبده ورسوله، وصفيّه من خلقه، وأمينه على وحيه، اتباعه سبب لمحبة الله، وطاعته سبب لدخول جنة الخلد، فَصَلِّ اللهم على النبيّ الكريم، وعلى آله وأصحابه وأتباعه الهداة الأبرار، والسادة الأطهار، وسلّم تسليماً كثيراً، أمّا بعد:

فإنّ الله تعالى بفضله، هيأ لهذه الأمة من يحفظ لها دينها، فنقلوا كتاب الله نقلاً متواتراً لا مجال للتشكيك فيه، ونقلوا سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وميَّروا صحيحها من غيره. فصنّفت المؤلفات في السنن والأحاديث، ومن أبرز هذه المؤلفات الكُتُب الستة: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود والترمذي، والنسائي، وابن ماجه... ومن هنا اهتم علماء الأمة بهذه الكُتُب، وصنّفوا حولها المصنّفات في الكلام عن معانيها، وشروحها، وأحكامها، ورجالها، واختصاصاتها، وزوائدها، وصحيحها.

وهذا الكتاب «السنن»، أحد المصادر المُعتبرة التي جمعت الكلام النبوي الشريف، والسنة المطهّرة، باتباع منهج سليم واضح.

وقد استوعب المؤلف في هذا الكتاب الأصول التي انبنى عليها الدين الإسلامي، في جوانب العقيدة والعبادة والمعاملات، على أنه لم يكتف بالثابت من النصوص، بل رُجماً ذكر الضعيف والواهي، لكثته يُشيدُ كلُّ ما يُذكر، وبذلك برأت عهدته، عملاً بقول المحدثين: (من أسند لك فقد أحالك).

وقد انفرّد المؤلف بقدر كبير من الأحاديث عن باقي الكُتُب الخمسة، منها ما هو ثابت، ومنها ما ليس كذلك، وقد تضمّنت هذه النصوص الثابتة أصولاً مهمّة من أصول الدين.

وقد كان لزاماً علينا ونحن نخرج الكُتُب الستة ألا نغفل هذا السُفر المبارك الذي يحوي دُرّزاً،

وقد اقتصر عملنا في هذا الكتاب على ما يلي:

- ١- قمنا بوضع الآيات القرآنية بين قوسين هكذا ﴿ 》 وتم كتابتها وتشكيلها وفقاً للخط العثماني.
- ٢- قمنا بترقيم أحاديث الكتاب ترقيمًا واحدًا من بداية الكتاب إلى آخره وفق ما ذكره الشيخ (الألباني) في ترقيمه، وأما ترقيم الأبواب فيتم بشكل متسلسل، ولكن داخل الكتب فقط؛ حيث يبدأ من بداية الكتاب، وينتهي مع نهاية هذا الكتاب، أي يبدأ ترقيمًا جديدًا مع بداية الكتاب التالي.

٣- عزو الحديث إلى الصحيحين أو أحدهما، وهو كافٍ في الإشارة إلى صحة الحديث؛ لأن الأمة تلقتهمما بالقبول.

٤- ما لم يكن فيهما - أي البخاري ومسلم - فقد أشرنا إلى موضعه في كتب الشيخ الألباني رحمته الله وبيان حكم الشيخ عليه، ولم نيسط ذكر الطرق والتخاريج مكتفين بالعزو إلى كتبه رحمته الله.

٥- وتعظيمًا لكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يرد بالحديث فقد كُتِبَ بالخط الواضح الثقيل، وتمييزًا له تم وضعه بين قوسين صغيرين «...».

٦- قمنا بوضع علامات التقييم المناسبة حسب سياق العبارات، وزيادة في سهولة البحث تم وضع اسم الباب بأعلى الصفحة فيما يعرف بالترويسة مع ذكر رقم الباب.

٧- تم تشكيل الكتاب تشكيلاً كاملاً على أيدي كوكبة من المصحيحين اللغويين.

٨- وضعنا مقدمة للكتاب تحتوي على ترجمة لصاحب السنن (ابن ماجه)، وما يتعلق بكتابه.

وبعد.. فأسأل الله - تعالى - أن يجزي عنا، وعن الإسلام أئمة الدين أحسن الجزاء؛ بما كفونا مؤنة البحث والتنقيب عن جواهر الأوامر الربانية، والبيانات النورانية المحمدية، فصيرنا بذلك كمن أُعِدَّ له الطعام والشراب، فلا ينبغي له إلا الأدب في المضغ دون الابتلاع، والروية في الأمر دون الاندفاع، والاتباع في الدين دون الابتداع، كما أسأله صلى الله عليه وسلم الوصل إليه، وأعوذ به من الانقطاع، وأن ييسر بما علمنا - لنا وللمسلمين - الانتفاع، وعن طلب الدنيا الارتفاع... آمين آمين.

وما كان من توفيق في هذا الكتاب فمن الله صلى الله عليه وسلم وحده، فله النعمة وله الفضل، وله الثناء الحسن، وما كان فيه من خطأ أو تقصير فمنا ومن الشيطان، والله ورسوله منه بريان. استعنا بالله، وتوكلنا على الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين

والحمد لله رب العالمين

أبو عبدالرحمن عماد بن زين العابدين

تَرْجَمَةُ ابْنِ مَاجِهَ الْقَرْوِينِيِّ

(٢٠٩ - ٢٢٧٣ هـ) (٨٢٤ - ٨٨٧ م)

● اسْمُهُ:

هو الحافظُ الكبير المفسِّر أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه الربيعي، صاحب السنن والتفسير والتاريخ، ومحدِّث تلك الديار، كانت ولادته سنة تسع ومائتين.

قال ابن حجرٍ في تهذيب التهذيب: ذكر الرافعي في تاريخ قزوين في ترجمته: أنه محمد بن يزيد، وأن (ماجه) لقبُ يزيد، وأنه بالتخفيف اسم فارسي، قال: وقد يُقال: محمد بن يزيد ابن ماجه، والأوَّلُ أثبت.

قال ابن خلكان في وفيات الأعيان: وماجه: بفتح الميم والجيم، وبينهما ألفٌ، وفي الآخر هاءٌ ساكنة.

والرَّبِيعِي: بفتح الراءِ والباءِ الموحدةِ وبعدها عين مهملة، هذه النسبة إلى ربيعة، وهي اسم لعدة قبائل لا أدري إلى أيها يُنسب المذكور.

والقَرْوِينِي: بفتح القاف، وسكون الزاي، وكسر الواو، وسكون الياء المُثناة من تحتها، وبعدها نون، هذه النسبة إلى قزوين، وهي من أشهر مدن عراق العجم، خرج منها جماعة من العلماءِ المعتبرين. قال في الرسالة المستطرفة: و(ماجه) لقبُ أبيه، لا جدّه، ولا أنه اسم أمه، خلافاً لمن زعم ذلك، وهاؤه ساكنة وصلًا ووقفًا؛ لأنه اسم أعجمي.

لكن قال الشيخُ أبو الطيب السَّيِّد صديق حسن القنوجي^(١): والصحيح أن (ماجه) أمه، وعلى كِلا القولين يكتب الألف على لفظ (ابن) في الرسم ليُعْلَم أنه وصف لمحمد، لا لما يليه، فهو مثل عبد الله ابن مالك ابن بحينة، واسماعيل بن ابراهيم ابن عليّة.

قال أبو يعلى الخليل بن عبد الله: أبو عبد الله محمد بن يزيد، ويعرفُ بابن ماجه مولى ربيعة.

● هل يقال: (ابن ماجه) أو (ابن ماجه)؟

نقل الأستاذ/ محمد فؤاد عبد الباقي تضارب الأقوال في تحقيق هذا اللفظ، ثم ذكر المصنفات التي كتبتها بالهاء، والمصنفات التي كتبتها بالتاء، وقال في نهاية المطاف: «وإنما أثبت معي القراء لكيلا يخطئ بعضهم بعضًا، فمن قال: ابن ماجه - فهو على صواب، وأمامه ما يؤتسى به، ومن قال: ابن ماجه - فهو على بينة أيضًا، وليس بضاره شيئًا أن يخالفه سواه».

(١) الحطة في ذكر الصحاح الستة، أبو الطيب السيد صديق حسن القنوجي ولد ١٢٤٨هـ، وتوفي ١٣٠٧هـ.

● شُيُوعُهُ:

سَمِعَ بِمَكَّةَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرِو الْعَدْنِيِّ، وَأَبِي مَرْوَانَ مُحَمَّدِ بْنِ عَثْمَانَ الْعَثْمَانِيَّ، وَهَدِيَةَ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الصَّدِّقِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ الشَّافِعِيِّ. وَبِالْمَدِينَةِ مِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الزُّهْرِيِّ. وَبِمَصْرَ مِنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، وَعَيْسَى بْنِ حَمَادِ زُعْبَةَ، وَأَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الشَّرْحِ، وَخَزْمَةَ بْنَ يَحْيَى، وَمُحَمَّدَ بْنَ زُفْرَانَ، وَغَيْرَهُمْ. وَبِدِمَشْقَ مِنْ هَاشِمِ بْنِ عَمَارٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ دُحَيْمٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرِ بْنِ ذَكْوَانَ، وَأَحْمَدَ بْنِ أَبِي الْحَوَارِيِّ. وَبِالْكُوفَةِ مِنْ أَبِي كُرَيْبٍ، وَهَنَّادِ بْنِ الشَّرِي، وَمَشْرُوقَ بْنِ الْمَرْزُبَانَ، وَأَبِي بَكْرٍ وَعَثْمَانَ ابْنَيْ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمُرَةَ الْأَحْمَسِيِّ، وَمُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَمِيرٍ، وَعَلِيَّ بْنَ الْمُنْذِرِ الطَّرِيقِيِّ. وَبِوَسْطِ مِنْ أَحْمَدَ بْنِ سَيَانَ الْقَطَانَ، وَمُحَمَّدَ بْنَ عَبَّادَةَ، وَتَيْمَّ بْنَ الْمُتَّصِرِ فِي آخِرِينَ. وَبِالْبَصْرَةِ مِنْ مُحَمَّدَ بْنَ بَشَارِ بُنْدَارٍ، وَنَصْرَ بْنَ عَلِيٍّ، وَأَحْمَدَ بْنَ عَبَّادَةَ، وَعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيِّ. وَبِبَغْدَادَ مِنْ أَبِي خَيْثَمَةَ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ، وَهَارُونَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمَالِ، وَأَبِي ثَوْرٍ إِبْرَاهِيمَ بْنِ خَالِدِ الْفَقِيهِ فِي آخِرِينَ. وَبِقَرْوِينَ عَلِيًّا الطَّنَافِسِيِّ، وَأَبَا مُحَمَّدَ عَمْرٍو بْنَ رَافِعٍ. وَبِنَيْسَابُورَ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى الدُّهْلِيِّ، وَأَقْرَانَهُ. وَبِالرِّيِّ مُحَمَّدَ بْنَ حَمِيدٍ.

● تَلَامِيذُهُ:

قال ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب:

رَوَى عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ الْغَدَّانِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارِ الْجُرَيْشِيِّ الْهَمْدَانِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقَزْوِينِيِّ جَدُّ الْحَافِظِ أَبِي يَعْلَى الْخَلِيلِيِّ، وَأَبُو الطَّيِّبِ أَحْمَدُ بْنُ رُوحِ الْمُشْعَرَانِيِّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَزْوِينِيِّ، وَجَعْفَرُ بْنُ إِدْرِيسَ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ بَرَانِيَادٍ، وَسَلِيمَانُ بْنُ يَزِيدِ الْقَزْوِينِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى الصَّفَّارِ، وَأَبُو الْحَسَنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَلْمَةَ الْقَزْوِينِيِّ الْحَافِظِ، وَأَبُو عَمْرٍو أَحْمَدُ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمِ الْمَدَنِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَآخَرُونَ.

● تَوْثِيقُ نَسْبَةِ الْكِتَابِ إِلَى مُؤَلِّفِهِ:

لَعَلَّهُ مِنَ التَّعَبِ الَّذِي لَيْسَ مَعَهُ أَرْبَ أَنْ يَنْشَغَلَ الْبَاحِثُ بِالتَّفْتِيْشِ عَنْ صِحَّةِ نَسْبَةِ كِتَابِ سَنَنِ ابْنِ مَاجَه إِلَى صَاحِبِهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ ابْنِ مَاجَه الْقَزْوِينِيِّ، وَهَذَا الْكِتَابُ مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي انْعَقَدَ لِجَمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى عَدَّةٍ مِنَ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ الَّتِي عَلَيْهَا مَدَارُ الْإِسْلَامِ، لِأَسِيْمَا فِي الزَّمَنِ الْمَتَأَخَّرِ، وَإِنْ نَاقَشَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ.

وَقَدْ تَوَاتَرَتْ نَسْبَتُهُ لِلْمُؤَلِّفِ بِمَا لَا يَقْبَلُ الشُّكَّ، وَكَثُرَتْ الْكُتُبُ فِي شَرْحِهِ وَخَدْمَتِهِ، وَاجْتِهَادِهِ، وَفَضْلِ زَوَائِدِهِ... إلخ، وَتَابَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى سَمَاعِهِ، وَإِسْمَاعِهِ، وَتَمْلُكِهِ، وَنَسَخِهِ، وَاقْتِنَائِهِ، حَتَّى سَارَ فِي الدُّنْيَا مَسِيرَ الشَّمْسِ.

● وَصْفُ الْكِتَابِ وَمَنْهَجِهِ:

احتوى هذا الكتاب على (٤٣٤١) نصًّا مُسَنَّدًا، وقد رتّبها المؤلف على (٣٧) كتابًا، تضمّنت تحتها (١٥٣٤) بابًا.

وقد قدّم المؤلف بين يدي كتابه، بكتاب عَثْوَتُهُ ب (المقدمة)، وأدرج تحتَهُ (٢٤) بابًا تضمّنت الكلام على اتباع السنة، ونبذ البدع، والتمسك بالأثر، واطراح الرأي، كما تضمّنت بابًا كبيرًا في فضائل الصحابة، بدأ بالصدّيق، فباقي الخلفاء الأربعة، ثم باقي العشرة، ثم باقي الصحابة، وقد أتت هذه الفضائل مرتّبة تحت عناوين فرعية؛ فيقول: (فضائل فلان)، ثم ختم هذا الكتاب بعدة أبواب في فضل العلم.

وشرع المؤلف بعد ذلك يَشوقُ الكُتُب: كتاب الطهارة؛ وقد أفرد تحتها أبواب التيمم، ثم كتاب الصلاة، ثم كتاب الأذان، فكتاب المساجد،...، وختم بكتاب الزُّهد.

● أما عن كتابه:

قال أبو عبدالله ابن ماجه رحمته الله: عرضت هذه النسخة - يعني كتابه في الشنن - على أبي زُرْعَةَ فنظر فيه وقال: أظنُّ إن وقع هذا في يدي الناس تعطلت هذه الجوامع كلها. أو قال: أكثرها. ثم قال: لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثًا مما في إسناده ضعف. أو قال: عشرين. أو نحو هذا من الكلام. قال: وحكي أنه نظر في جزء من أجزاءه وكان عنده في خمسة أجزاء.

قال أبو زُرْعَةَ الرازي: طالعتُ كتاب أبي عبدالله ابن ماجه فلم أجد فيه إلا قدرًا يسيرًا مما فيه شيء. وذكر قريب بضعة عشر أو كلاً ما هذا معناه^(١)، وحسبك من كتاب يُعرض على أبي زرعة الرازي، ويذكر هذا الكلام بعد إمعان البصر والنقد.

قال ابن طاهر: ولعمري إن كتاب أبي عبدالله ابن ماجه من نظر فيه، عِلِمَ مزية الرجل من حسنة الترتيب، وغزارة الأبواب، وقلة الأحاديث، وترك التكرار، ولا يوجد فيه من النوازل، والمقاطع، والمراسيل، والرواية عن المجروحين، إلا قدر ما أشار إليه أبو زرعة، وهذا الكتاب وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء فإن له بالري وما والآها من ديار الجبل وقوهستان، وماندران، وطبرستان، شأن عظيم، عليه اعتمادهم، وله عندهم طرق كثيرة، وقد ذُكر له في تاريخ قزوین ما يعرف به الجاهل قدره ومنزلته.

قال الذهبي في السير: قد كان ابن ماجه حافظًا، ناقدًا، صادقًا، واسع العلم، وإنما غض من رتبة (سننه) ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات، وقول أبي زرعة - إن صح - وإنما عنى

(١) تاريخ دمشق المؤلف: ابن عساكر.

بثلاثين حديثًا، الأحاديث المطروحة الساقطة، وأما الأحاديث التي لا تقومُ بها حجة، فكثيرة، لعلها نحو الألف.

ثم قال: وفي غضون كتابه أحاديث، يعلمها صاحبه الحافظ أبو الحسن بن القطان.

وقال الذهبي في التذكرة: وعدد كتب سننه اثنان وثلاثون كتابًا.

وقال أبو الحسن علي بن إبراهيم بن المسلمة القطان: جملة كتاب السنن اثنان وثلاثون كتابًا، فيها ألف باب وخمسمائة باب، فمن جملة الأبواب أربعة آلاف حديث^(١).

● المشهورون برواية السنن:

أبو الحسن بن القطان، وسليمان بن يزيد، وأبو جعفر محمد بن عيسى، وأبو بكر حامد الأبهري. انتهى. ومن الرواة عنه سعدون، وإبراهيم بن دينار.

رأي الحافظ ابن حجر:

قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: قلت: كتابه في السنن جامع جيد، كثير الأبواب والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة جدًا، حتى بلغني أن السري كان يقولُ مهما انفرد بخبر فيه فهو ضعيف غالبًا، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقراي، وفي الجملة فيه أحاديث منكرة، والله تعالى المستعان. ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه: سمعتُ شيخنا الحافظ أبا الحجاج المؤي يقول: كلُّ ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف، يعني بذلك: ما انفرد به من الحديث

(١) وبلغ عدد أحاديث (سنن ابن ماجه) المطبوع بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقى: (٤٣٤١) حديثًا.

قال الاستاذ محمد فؤاد عبدالباقى: ولقد وقعت جملة أحاديث السنن - أي سنن ابن ماجه - في ٤٣٤١ حديثًا، من هذه الأحاديث ٣٠٠٢ حديثًا أخرجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم، وباقي الأحاديث وعددها ١٣٣٩ هي الزوائد على ما جاء بالكتب الخمسة، وبيان الزوائد كالتالي:

٤٢٨ حديثًا رجالها ثقات، صحيحة الإسناد.

١٩٩ حديثًا حسنة الإسناد.

٦١٣ حديثًا ضعيفة الإسناد.

٩٩ حديثًا واهية الإسناد، أو منكرة أو مكذوبة.

قال: وإن كتابًا يجمع بين دفتيه ٣٠٠٢ حديثًا يرويها أصحاب الكتب الخمسة في كتبهم ثم يجيء ابن ماجه يرويها كلها عن طرق غير طرقهم، وكل الطرق يؤيد بعضها بعضًا مما يعطي للأحاديث قوة فوق قوتها ثم يضيف إلى عددها ٤٢٨ حديثًا صحيحة الإسناد رجالها ثقات، و ١٩٩ حديثًا حسنة الإسناد لهو كتاب له قيمته لو اقتصر على هذه المزية فقط. فما بالكم وقد جاوز هذه المزية إلى مزايا أخرى... ١. هـ. ابن ماجه/ عبدالباقى الريان (٢/ ١٥٢٠).

عن الأئمة الخمسة، انتهى ما وجدته بخطه. ولهو القائل، يعني وكلامه هو ظاهر كلام شيخه، لكن حمله على الرجال أولى، وأما حمله على أحاديث فلا يصح كما قدمت ذكره من وجوه الأحاديث الصحيحة والحسان، مما انفرد به من الخمسة فمن أمثلة الصّحاح حديث...، ومن أمثلة الحسان حديث...، ومن أمثلة الرجال حديث...، وذكره ابن طاهر في المسور أنّ أبا زرعة وقف عليه، فقال: ليس فيه إلا نحو سبعة أحاديث.

قال القنوجي في الحطة (ص ٤٠٠): في الواقع، الذي فيه من حُسن الترتيب، وسرد الأحاديث بالاختصار من غير تكرار ليس في أحد من الكُتب، وقد شهد (أبو زرعة) على صحته. قال ابن الأثير: كتابه مفيد قوي النفع في الفقه، لكن فيه أحاديث ضعيفة جداً، بل منكراً حتى نقل عن الحافظ المزي أنّ الغالب فيما تفرّد به الضعف؛ ولذا لم يصفه غير واحد إلى الخمسة، بل جعلوا السادس الموطأ.

ويكفي أنّ السنن إذا أطلقت يُراد بها في اصطلاحهم سنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه القزويني، وأما سنن غير هؤلاء فتذكر مقيدة كسنن الدارقطني، وسنن البيهقي.

● رتبة سنن ابن ماجه بين الكُتب الستة:

قال محمد خلف سلامة في لسان المحدثين (١٦٠/٣): الخمسة: هم عند الجمهور الأئمة الخمسة أصحاب دواوين السنة الشهيرة، العظيم خطيرها: وهي الصحيحان، وسنن الترمذي، وأبي داود، والنسائي.

وأما الكُتب الستة فهذه الخمسة، وسنن ابن ماجه؛ ولكن جماعة من العلماء كانوا - قبل أن يستقرّ هذا الاصطلاح - يُطلقون هذه اللفظة ويريدون بها الكُتب الخمسة (وموطأ مالك)، وأكثرهم من المغاربة.

قال ابن حجر في (النكت ٤٨٦/١): وكان الحافظ صلاح الدين العلائي يقول: ينبغي أن يُعدّ كتاب الدارمي سادساً للكتب الخمسة بدل كتاب ابن ماجه؛ فإنّه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وإن كانت فيه أحاديث مرسله وموقوفة، فهو مع ذلك أولى من كتاب ابن ماجه.

قلت: وبعض أهل العلم لا يعد السادس إلا الموطأ، كما صنع رزين السرقسطي، وتبعه المجد ابن الأثير في (جامع الأصول)، وكذا غيره.

وحكى ابن عساكر أنّ أوّل من أضاف كتاب ابن ماجه إلى الأصول أبو الفضل ابن طاهر، وهو كما قال، فإنّه عمل أطرافه معها، وصنّف جزءاً آخر في شروط الأئمة الستة فعده معهم.

ثم عمل الحافظ عبدالغني كتاب (الكامل في أسماء الرجال) - الذي هدّبه الحافظ أبو الحجاج المزني - فذكره فيهم.

وإنما عدّل ابن طاهر ومن تبعه عن عدّ الموطأ إلى عدّ ابن ماجه، لكون زيادات الموطأ على الكُتُب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جداً، بخلاف ابن ماجه، فإن زياداته أضعاف زيادات الموطأ، فأرادوا بضمّ كتاب ابن ماجه إلى الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة، والله أعلم. ١.هـ
وجاء في كتاب تحرير علوم الحديث تأليف عبدالله بن يوسف الجديع: السنن الأربعة والمسند أعظم دواوين السنة بعد الصحيحين، والمعني بـ(السنن الأربعة): سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

وبـ(المسند) مسند أحمد بن حنبل، وإذا ذُكرت (الكُتُب السُنَّة) فالمراد: (الصحيحان) و(السنن الأربعة).

وأوّل من عدّ ابن ماجه سادساً: الحافظ محمّد بن طاهر المقدسي، ومن متأخري العلماء من رُشِح (مسند الدارمي) بذلك، ومنهم من عدّ السادس (الموطأ لملك) بذلك، كما صنع ابن الأثير في جامع الأصول.

والعلة في التردّد في كتاب ابن ماجه ما شأنه من تخريج الواهي والموضوع في مواضع، وكثرة الضعيف فيه.

● بعض المصنفات التي دارت حول سنن ابن ماجه:

وقد يظنّ البعض أنه لتأخر رتبة سنن ابن ماجه في الكُتُب الستة أنها لم تأخذ حظاً من العناية والبيان والشرح كغيره، بل الكتاب قامت عليه شروح وتعليقات ودراسات، ومنها:
١- شرح لقطعة منها في خمس مجلّدات للحافظ علاء الدين مغلطي بن قليج الحنفي، المتوفى سنة ٧٦٢ هـ، طبع في مكتبة الباز، مكة ١٤١٩، بتحقيق كامل عويضة في (٥) مجلّدات، ولم يكمله مؤلفه، فقد وصل فيه مؤلفه إلى كتاب الصلاة، باب التسييح للرجال في الصلاة والتصفيق للنساء.

٢- شرح جلال الدين عبدالرحمن أبي بكر السيوطي، سمّاه: (مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه)، ذكره (فهرست مؤلفاته ص ٢٣)، طبع في الهند سنة ١٢٨٢ هـ.

٣- واختصرة علي بن سليمان الدمنتي البوجمعي، المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ، سمّاه: (نور مصباح الزجاجة)، طبع في المطبعة الوهبية، سنة ١٢٩٩ هـ.

٤- شرح الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن العجمي، المتوفى سنة ٨٤١ هـ، ذكره في (الضوء اللامع ١/١٤١)، وذكر أنه تعليق لطيف.

٥. شرح الشيخ كمال الدين محمد بن موسى الدميري الشافعي، المتوفى سنة ٨٠٨ هـ، سماه: (الديباجة في شرح سنن ابن ماجه)، ذكره (القاسبي) في (العقد الثمين ١٣/٢) قال: هو في نحو خمس مجلدات على ما وجدت بخطه. اهـ. وقال في (كشف الظنون): مات قبل تحريره وتبييضه .
٦. شرح الشيخ سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي، المتوفى سنة ٨٠٤ هـ (زوائده على الخمسة)، أعنى الصحيحين، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، في ثمان مجلدات، وسماه: (ماتمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه)، وألحق في خطبته بيان من وافقه من باقي الأئمة الستة.
٧. وللشيخ أبي ياسر شمس الدين محمد بن عمار المصري المالكي، المتوفى سنة ٨٤٤ هـ، كتاب: (الغيوث الشجاجة في منتخب ابن ماجه)، ذكره في (شجرة النور الزكية ص ٢٤٣).
٨. وللشيخ محمد بن علي العمراني اليمني، المتوفى سنة ١٢٦٤ هـ، حاشية عليه سماها: (عجالة ذوي الحاجة حاشية على سنن ابن ماجه).
٩. حاشية عليه لأبي الحسن نور الدين محمد بن عبدالهادي السندي، المتوفى سنة ١١٣٨ هـ، سماها: (كفاية الحاجة)، وهو شرح لطيف بالقول، طبع بهامش (السنن).
١٠. شرح بالأردية الشيخ سراج أحمد العمري السرهندي.
١١. شرح الشيخ عبدالغني بن أبي سعيد العمري المجددي الدهلوي الهندي ثم المدني الحنفي، له حاشية على سنن ابن ماجه، سماها: (إنجاح الحاجة)، طبعت في دهلي الهند سنة ١٢٨٢ هـ، ومعه شرح فخر الحسن، وفيها أيضا سنة ١٢٨٩ سنة ١٩٠٥.
١٢. شرح الشيخ المولوي فخر الحسن الكنكوهي الديوبندي، المتوفى سنة ١٣١٥ هـ، طبع مع سابقه.
١٣. شرح بالأردية للشيخ وحيد الزمان بن مسيح الزمان اللكهنوي، وسماه: (رفع العجاجة).
١٤. شرح للشيخ محمد بن عبدالله العلوي، وسماه: (مفتاح الحاجة) ذكر هذه الأربعة الأخيرة (الحسني) في (معارف العوارف ص ١٥٣).
١٥. حاشية للشيخ عبدالصمد بن محمد التهامي بن المدني جنون المغربي، المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ، ذكره ابن سودة في (سل النصال ص ٧١)، وابن الماحي في (معجم المطبوعات ص ٧٠).
١٦. شرح للشيخ محمد الحفيد بن عبدالصمد كنون الإدريسي سماه: (إنحاف ذوي التشوف والحاجة إلى قراءة سنن ابن ماجه)، طبع في وزارة الأوقاف المغربية تحقيق عبدالصمد عشاب في (١٢) جزء.
١٧. (إهداء الديباجة شرح سنن ابن ماجه) للشيخ صفاء الضوي أحمد العدوي، طبع في مكتبة دار اليقين في (٥) مجلدات.

- ١٨- وللحافظ شهاب الدين أحمد بن أبي الكنانى البوصيرى المتوفى سنة ٨٤٠هـ كتاب (مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه)، وهو نفيس، طبع.
- ١٩- ولأبى عبدالله محمد بن محمود الحلبي المقدسي منتقى منه، ذكره في (صلة الخلف ص ٤٠٠).
- ٢٠- ولموفق الدين محمد بن يوسف البرزالي الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٦٣ هـ كتاب: (الأربعون الطبية المستخرجة من سنن ابن ماجه وشرحها)، طبعت بتطوان سنة ١٣٧٧ هـ.
- ٢١- وللذهبي كتاب: (المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه)، طبع ضمن مجموع رسائل في الدار السلفية الكويت ١٤٠٨هـ، بتحقيق جاسم سليمان الدوسري.
- ٢٢- وللحافظ شمس الدين السخاوي كتاب: (عجالة الضرورة والحاجة في ختم السنن لابن ماجه)، ذكره في (الضوء اللامع ١٨/٨)، و(فهرس الفهارس ٩٩١/٢).
- ٢٣- (ختم سنن ابن ماجه) للشيخ المحذث عبدالله بن سالم البصري، منه نسخة بمكتبة الحرم المكي.
- ٢٤- وللشيخ محمد ناصر الدين الألباني، كتاب (صحيح سنن ابن ماجه) في ثلاثة مجلدات، وعدد أحاديثه (٣٥٠٣) حديثاً.
- ٢٥- وله أيضاً (ضعيف سنن ابن ماجه)، وعدد أحاديثه (٩٤٨)، وكلاهما مطبوع في المكتب الإسلامي.
- ٢٦- وللشيخ عبدالله بن مراد علي رحمة الله البلوشي، رسالة ماجستير تقدّم بها في جامعة أم القرى ١٣٩٣هـ، بعنوان (الرواة المتروكون الذين تفرد بهم ابن ماجه ومروياتهم في كتابه)^(١).
- ٢٧- (آراء الإمام ابن ماجه الأصولية من خلال تراجم أبواب سننه) لفضيلة الشيخ العلامة د. سعد ابن ناصر الشثري، عضو هيئة كبار العلماء، وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء، قام بتنسيقه ونشره: سلمان بن عبدالقادر أبو زيد - غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين -.
- ٢٨- واعتنى بأطرافها الحافظ ابن عساكر، ثم المزي، مع رجالها.
- ٢٩- شرح سنن ابن ماجه، لابي الحسين علي بن عبدالله ابن نعمة الأنصاري الأندلسي المحذث الفقيه المالكي، المتوفى سنة ٥٦٧، سبع وستين وخمسمائة، (إيضاح المكنون).

● ثناء العلماء عليه:

- قال الذهبي في السير: ابن ماجه محمد بن يزيد: الحافظ، الكبير، الحجّة، المفسّر، أبو عبدالله ابن ماجه، القزويني، مصنف (السنن)، و(التاريخ)، و(التفسير)، وحافظ قزوين في عصره.
- (١) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب المئة المشرفة، للعلامة المحذث الشريف: أبي عبدالله محمد بن جعفر الكتاني الإدريسي المغربي رَحِمَهُ اللهُ وبذيله: التعليقات المستطرفة على الرسالة المستطرفة لأبي يعلى البيضاء المغربي.

قال أبو يعلى الخليل بن عبد الله: أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه، عالم بهذا الشأن، ورِع، مُكثِر، صاحب تصانيف في التاريخ والسنن، ارتحل إلى العِزْرَاقِيْنَ، ومصر، والشام، ونيسابور، والعراق. وقال ابنُ ناصر الدِّين: محمَّد بن يزيد ابن ماجه أبو عبد الله الرُّبَيْعِي، مولا هم القزويني أحد الأئمة الأعلام، وصاحب السنن أحد كُتُب الإسلام، حافظٌ، ثقةٌ، كبيرٌ، صنَّف السنن والتاريخ والتفسير، لم يحتو كتابه السنن على ثلاثين حديثًا في إسناده ضعيف، انتهى.

وقال ابنُ خُلِّكان: أبو عبد الله محمَّد بن يزيد ابن ماجه الربعي بالولاء القزويني الحافظ المشهور، مصنَّف كتاب السنن في الحديث؛ كان إمامًا في الحديث عارفًا بعلمه، وجميع ما يتعلَّقُ به، ارتحل إلى العراق، والبصرة، والكوفة، وبغداد، ومكَّة، والشام، ومصر، والرِّي؛ لكتب الحديث، وله تفسير القرآن العظيم، وتاريخ مليح، وكتابه في الحديث أحد الصحاح الستة^(١).

● وفاته:

قال الذهبي في السير: وقال الحافظ محمد بن طاهر: رأيت لابن ماجه بمدينة قزوين تاريخًا على الرجالِ والأمصار، إلى عصره، وفي آخره بخط صاحبه جعفر بن إدريس، مات أبو عبد الله يوم الاثنين، ودُفِن يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان، وصلى عليه أخوه أبو بكر، وتولى دفنه أخواه أبو بكر وأبو عبد الله، وابنه عبد الله.

- ورثاه محمَّد بن الأسود القزويني، بأبيات أولها:

لَقَدْ أَوْهَى دَعَائِمَ عَرْشِ عِلْمٍ وَضَفَّضَ زَكْنَهُ فَقَدْ ابْنِ مَاجِهَ

- ورثاه يحيى بن زكريا الطرائفي بقوله:

أَيَا قَبْرِ ابْنِ مَاجِهَ غُثَّتْ قَطْرًا مَسَاءً بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ
قَلْتُ: مات في رمضان سنة ثلاث وسبعين ومئتين، وقيل: سنة خمس، والأول أصح، وعاش أربعًا وستين سنة. ١.هـ.

فيرحمُ اللهُ الإمامَ ابن ماجه، ويرحمُ اللهُ علماءَ الإسلام، فاللَّهُمَّ لا تبقِ الأرض من قائمٍ لك بحجة، يُعلِّمون جاهلها، ويرشدون ضالها.

ونحنُ اليوم إذ نقدِّم هذا الميراث العظيم من مشكاة النبوة، لا يسعنا إلا أن نبسطَ كَفَّ الافتقار والانكسار للعزير الغفار، وأن يجبرَ كسرتنا، ويستر عيبتنا، ويغفر لنا زللتنا، ويتمَّ علينا فضله، ويتقبل منَّا ما نقوم بنشره لخدمة ما يتعلَّق بكتابه، وسنة نبيه ﷺ.

(١) وَفَيَاتِ الأعيانِ وأبناء الزمان، لابن خلكان.

وحسبنا أننا ندلُّ على الله ورسوله . وإن لم يكن لنا بعد الشهاداتين غيرها ..
فאלلهم لا تعذب من كان في الدنيا يدلُّ عليك وعلى رسولك .
والله من وراء القصد .

وَصَلِّ اللّهُمَّ عَلَيَّ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ